مَا لَا يَنْصَرِفُ

٦٤٩ ـ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا(١)

الاسم إن أَشْبَهَ الحرفَ سمِّي مبنيًا، وغيرَ متمكن(2)، وإن لم يُشْبِهِ الحرف سمي مُعرَباً، ومتمكِّناً.

ثم المُعْرَب على قسمين:

أَحَدُهُمَا: ما أَشْبَهَ الفعلَ، ويسمى غير منصرف، ومتمكِّناً غَيْرَ أَمْكَنَ.

والثاني: ما لم يُشْبِهِ الفعلَ، ويسمى منصرفاً، ومتمكناً أَمْكَنَ(3).

وَعَلَامَةُ المنصرفِ: **أن يُجرَّ بالكسرة مع الألف واللام**، والإضافة، وبدونهما، وأن يدخله الصرف، وهو التنوينُ [الذي] لغير مقابلة أو تعويض، الدالُّ على مَعْنًى يستحقُّ به الاسمُ أن يسمَّى أمْكَنَ، وذلك المعنى هو عَدَمُ شِبْهِهِ الفعلَ، نحو: «مَرَرْتُ بِغُلَامٍ، وغلامِ زَيْدٍ، والغلامِ».

واحترز بقوله: «**لغير مُقَابلة**» من تنوين «أَذْرِعَاتٍ» ونحوه؛ فإنه تنوين جمع المؤنث السالم، وهو يصحب غيرَ المنصرِف، كأَذْرِعَاتٍ، وهِنْدَاتٍ، عَلَم امرأة، وقَدْ سبق الكلامُ في تسميته تنوينَ المقابلة(4).

---

(١) «**الصرف**» مبتدأ «**تنوين**» خبر المبتدأ «**أتى**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تنوين، والجملة في محل رفع صفة لتنوين «**مبيناً**» حال من الضمير المستتر في أتى، وفي «مبين» ضمير مستتر جوازاً هو فاعله «**معنى**» مفعول به لمبيناً «**به**» جار ومجرور متعلق بيكون الآتي «**يكون**» فعل مضارع ناقص «**الاسم**» اسم يكون «**أمكنا**» خبر يكون، والجملة من يكون واسمه وخبره في محل نصب صفة لمعنى.

(2) أي: غير متمكن في باب الاسمية بعدم قَبوله للحركات، مثل الاسم الموصول، واسم الإشارة، وضدُّه المتمكّن.

(3) «أمكن»: اسم تفضيل، أي: زائد التمكُّن في باب الاسمية.

(4) صِلْ بما في أوائل هذا الكتاب ١/ ٢٥.

واحترز بقوله: «**أو تعويض**» من تنوين «جَوَارٍ، وغَوَاشٍ» ونحوهما؛ فإنه عِوَضٌ من الياء، والتقدير: جَوَارِيٌ، وغَوَاشِيٌ، وهو يصحب غير المنصرف، كهذين المثالين، وأما المنصرف[١] فلا يدخل عليه هذا التَّنْوِينُ.

ويجرُّ بالفتحة: إن لم يُضَفْ، أو لم تدخل عليه «أل» نحو: «مَرَرْتُ بأحمدَ»؛ فإن أُضِيف، أو دخلت عليه «أل» جُرَّ بالكسرة، نحو: «مَرَرْتُ بأَحمدِكُم، وبالأحمدِ».

وإنما يُمنعُ الاسمُ من الصرف إذا وُجِدَ فيه عِلَّتان من عللٍ تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقوم مقام العلتين[2]، والعلل التسع يجمعها قولُه[٣]:

عَـدْلٌ وَوَصْـفٌ وَتَـأْنِـيـثٌ وَمَـعْـرِفَـةٌ ... وَعُـجْـمَـةٌ ثُـمَّ جَـمْـعٌ ثُـمَّ تَـرْكِـيـبُ
وَالـنُّـونُ زَائِـدَةً مِـنْ قَـبْـلِـهَـا أَلِـفٌ ... وَوَزْنُ فِـعْـلٍ وَهـذَا الـقَـوْلُ تَـقْـرِيـبُ

وما يقوم مقام علتين منها اثنان:

أحدهما: ألف التأنيث؛ مقصورةً كانت كـ«حُبْلى»، أو ممدودةً كـ«حَمْرَاءَ».

والثاني: الجمعُ المتناهي، كـ«مَسَاجِدَ، وَمَصَابِيح»، وسيأتي الكلام عليها مُفَصَّلاً.

٦٥٠ ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ ... صَرْفَ الّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ[٤]

---

(١) في عامة النسخ: «وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين» وذلك ظاهر الخطأ، وإنما لم يلحق تنوين العوض الاسم المنصرف لأن فيه تنوين التمكين، على أن في هذا الكلام مقالاً، فقد لحق تنوين العوض «كلًا، وبعضاً» عوضًا عما يضافان إليه.

(2) وهي علل شبه الاسم غير المنصرف للفعل، والعلتان: راجعةٌ إلى اللفظ، وراجعةٌ إلى المعنى.
وقد تقوم علةٌ مقام اثنتين، فيُمنَعُ هذا الاسمُ كما مُنِعَ الفعل.
وسبب منع الفعل من الصرف تفرُّعه عن الاسم في اللفظ بسبب كونه مشتقاً من المصدر، وتفرُّعه عنه في المعنى لحاجته إلى الفاعل في تحقيق معناه، والفاعل اسمٌ لا يكون غيرَه.

(٣) وقد جمعت في بيت واحد، وهو قوله:
اجْـمَـعْ وَزِنْ عَـادِلاً أَنِّـثْ بِـمَـعْـرِفَـةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

(٤) «**فألف**» مبتدأ، وألف مضاف، و«**التأنيث**» مضاف إليه «**مطلقاً**» حال تقدم على صاحبه، وهو الضمير المستتر في قوله: «منع» الآتي «**منع**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ألف التأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**صرف**» مفعول به لمنع، وصرف مضاف، و«**الذي**» اسم موصول: مضاف إليه «**حواه**» حوى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، =

قد سبق أن ألف التأنيث تقوم مقام علتين[1]، وهو المراد هنا، فَيُمْنَعُ ما فيه أَلِفُ التأنيثِ من الصرف مطلقاً[2]، أي: سواء كانت الألف مقصورة كـ«حُبْلى»، أو ممدودة كـ«حَمْرَاء»، عَلَماً كان ما هي فيه كـ«زكريا»، أو غيرَ عَلَم كما مثّل.

٦٥١ ـ وَزَائِدَا فَعْلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ … مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ[٣]

أي: يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، بشرط أَلّا يكون المؤنَّث في

= والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «كيفما» اسم شرط «وقع» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف التأنيث، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه، والتقدير: كيفما وقع ألف التأنيث منع الصرف.

(1) وذلك أن ألف التأنيث تُلحَظُ فيها علتان:
لفظية: لدلالتها على أن مدخولها مؤنث، والتأنيث فرعٌ عن التذكير في اللغة.
ومعنوية: للزومها في جميع حالاتِ مدخولها المؤنث.
وهي بذلك بخلاف تاء التأنيث فهذه في الغالب مقدَّرةُ الانفصال، والقول: «في الغالب»؛ لأن من المؤنثات بالتاء ما لا ينفك عنها في الاستعمال، ولا يُوجَدُ له نظيرٌ دون التاء، كقولك: «هُمَزَة»، ولا يوجد «هُمَزٌ»!

(2) إلا أن تكون الألف مقصورةً للإلحاق مثل «معزى» فهي تُنَوَّن في النكرة، وتُمنَعُ في المعرفة.
وإلا أن تكون الألف الممدودة والهمزة زائدتَيْن، مثل «علباء»، «حرباء»، «قوباء».

(٣) «وزائدا» معطوف على الضمير المستتر في «منع» الواقع في البيت السابق، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع للفصل بين المتعاطفين، وزائدا: مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، وزائدا مضاف، و«فعلان» مضاف إليه، وهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «في وصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لزائدي فعلان، أو حال منه «سلم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف، والجملة في محل جر نعت لوصف «من» حرف جر «أن» مصدرية «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب تقديراً بأن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصف، وهو مفعوله الأول، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بسلم «بتاء» جار ومجرور متعلق بقوله: «ختم» الآتي، وتاء مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «ختم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نائب فاعل يرى، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ ليرى.

ذلك [مختوماً] بتاء التأنيث[1]، وذلك نحو: سَكْرَان، وعَطْشَان، وغَضْبَان؛ فتقول: «هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ» فتمنعه من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، والشرطُ موجودٌ فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سَكْرَى، وكذلك عَطْشَان، وغَضْبَان؛ فتقول: امرأة عَطْشَى، وغَضْبَى، ولا تقول: عَطْشَانة، ولا غَضْبَانة، فإن كان المذكر على فَعْلَان، والمؤنث على فَعْلَانة صَرَفْتَ؛ فتقول: «هذا رجلٌ سَيْفَانٌ»، أي: طويل، و«رأيت رجلاً سَيْفَاناً»، و«مررت برجل سَيْفَانٍ»، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: سَيْفَانَةٌ، أي: طويلة.

٦٥٢ ـ وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا[٢]

أي: وتمنع الصفةُ أيضاً بشرط كونها أصلية، أي: غيرَ عارضةٍ، إذا انضمَّ إليها كَونُها على وزن أَفْعَلَ ولم تقبل التاء، نحو: أَحْمَرَ، وأَخْضَرَ[3].

فإن قبلت التاء صرفت، نحو: «مررتُ برجلٍ أَرْمَلٍ» أي: فقير[٤]، فتصرفه؛ لأنك تقول

---

(1) وعلة منع ما مؤنثه «فَعْلى» دون ما مؤنثه «فعلانة» شَبَهُ الألف والنون الزائدتين، بألف التأنيث الممدودة وهمزتها في مثل «زرقاء»، وعدم لحوق تاء التأنيث إياه.

(٢) «ووصف» معطوف على «زائدا فعلان» في البيت السابق «أصلي» نعت لوصف «ووزن» معطوف على وصف، ووزن مضاف، و«أفعلا» مضاف إليه «ممنوع» حال من أفعلا، وممنوع مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «بتا» جار ومجرور متعلق بتأنيث، أو بمحذوف صفة له «كأشهلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كأشهل.

(3) وهو يشمل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما مؤنثه «فَعْلاء»، نحو «أشهل» و«شهلاء».

والثاني: ما مؤنثه «فُعْلى»، نحو «أفضل» و«فُضْلى».

والثالث: ما لا مؤنثَ له، نحو «أكمر»: العظيم الكَمَرَة.

«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١١٩٣.

(٤) من مجيء «أرمل» وصفًا للمذكر قول جرير بن عطية:

هَذِي الأَرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَهَا ... فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الأَرْمَلِ الذَّكَرِ

ومن مجيء أرملة ـ بالتاء ـ وصفًا للمؤنث قول الشاعر، وأنشده ابن بَرّي:

لِيَبْكِ عَلَى مِلْحَانَ ضَيفٌ مُدَفَّعٌ ... وَأَرْمَلَةٌ تُزجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلَا

للمؤنثة: أرملة[1]، بخلاف أحمر وأخضر؛ فإنهما لا ينصرفان، إذ يقال للمؤنثة: حمراء، وخضراء، ولا يقال: أَحْمَرَةٌ، وأَخْضَرَةٌ؛ فَمُنِعا للصفة ووزنِ الفعل.

وإن كانت الصفة عارضة، كأربَعٍ ـ فإنه ليس صفةً في الأصل، بل اسمُ عددٍ، ثم استعمل صفة في قولهم: «مررتُ بنسوة أربَعٍ» ـ فلا يؤثِّر ذلك في منعه من الصرف، وإليه أشار بقوله:

٦٥٣ ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ[٢]

٦٥٤ ـ فَالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ[٣]

٦٥٥ ـ وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ المَنْعَا[٤]

أي: إذا كان استعمالُ الاسمِ على وزن أَفْعَلَ صفةً ليس بأصل، وإنما هو عارض كأربع، فأَلْغِه، أي: لا تَعتدَّ به في منعِ الصرف، كما لا تَعتدُّ بِعُرُوض الاسمية فيما هو صفة في الأصل، كـ «أَدْهَم» للقيد، فإنه صفة في الأصل [لشيء فيه سواد]، ثم استُعمل استعمالَ الأسماء؛ فيُطلَقُ على كل قيد أدهم، ومع هذا تمنعه نظراً إلى الأصل.

---

(1) وعلة عدم منع ما تلحقه التاء من الصرف أن ما تلحقه التاء ضعيف الشبه بالفعل (لفظ المضارع)؛ إذ إن المضارع لا تلحَقهُ تاءُ التأنيث.

(٢) «وألغين» ألغ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «عارض» مفعول به لألغ، وعارض مضاف، و«الوصفية» مضاف إليه «كأربع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «وعارض» معطوف على عارض السابق، وعارض مضاف، و«الإسمية» مضاف إليه، وقد قطع الهمزة في قوله: «الإسمية» وأصلها همزة وصل ليتيسر له إقامة الوزن.

(٣) «فالأدهم» مبتدأ أول «القيد» عطف بيان له «لكونه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «منع» الآتي آخر البيت، وكون مضاف، والهاء العائدة إلى الأدهم مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص لاسمه «وضع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأدهم بمعنى القيد، والجملة في محل نصب خبر الكون الناقص «في الأصل» جار ومجرور متعلق بوضع «وصفاً» حال من الضمير المستتر في وضع «انصرافه» انصراف: مبتدأ ثان، وانصراف مضاف، والهاء مضاف إليه «منع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انصرافه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٤) «وأجدل» مبتدأ «وأخيل، وأفعى» معطوفان عليه «مصروفة» خبر المبتدأ وما عطف عليه «وقد» حرف تقليل «ينلن» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله، «المنعا» مفعول به لينلن.

وأشار بقوله: «وأَجْدَل. . إلى آخره» إلى أن هذه الألفاظ ـ أعني: أَجدَلاً للصَّقْر، وأَخيَلاً[١] لطائر، وأفْعَى للحية ـ ليست بصفاتٍ؛ فكان حقها ألا تُمنَعَ من الصرف، ولكن مَنَعَها بعضُهم لتخيُّلِ الوصف فيها، فتخيل في «أجْدَل» معنى القوة، وفي «أخيل» معنى التخيل، وفي «أفعى» معنى الخبث؛ فمنعها لوزن الفعل والصفة المتَخَيَّلة، والكثيرُ فيها الصرفُ؛ إذ لا وصفية فيها مُحَقَّقة.

٦٥٦ ـ وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ[٢]

٦٥٧ ـ وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا[٣]

مما يمنع صَرْفَ الاسم: العدلُ والصفةُ[4]، وذلك في أسماء العدد المبنية على فُعَالَ وَمَفْعَلَ، كَثُلَاثَ وَمَثْنَى، فَثُلَاثُ: معدولة عن ثلاثة ثلاثة، وَمَثْنَى: معدولة عن اثنين اثنين، فتقول: «جاء القومُ ثُلَاثَ» أي: ثلاثة ثلاثة، و«مَثْنَى» أي: اثنين اثنين.

---

(١) ورد في مثل من أمثالهم: «بيض القطا يحضنه الأجدل» يُضرب للوضيع يؤويه الشريف. وورد في مثل آخر: «أشأم من أخيل»، والعرب تتشاءم بالطائر المسمى بالأخيل.

(٢) «ومنع» مبتدأ، ومنع مضاف، و«عدل» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل، ومع مضاف، و«وصف» مضاف إليه «معتبر» خبر المبتدأ «في لفظ» جار ومجرور متعلق بمعتبر، ولفظ مضاف، و«مثنى» مضاف إليه «وثلاث، وأخر» معطوفان على مثنى.

(٣) «ووزن» مبتدأ، ووزن مضاف، و«مثنى» مضاف إليه «وثلاث» معطوف على مثنى «كهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ودخول الكاف على الضمير المنفصل نادر كما تقدم شرحه في باب حروف الجر «من واحد لأربع» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر «فليعلما» اللام لام الأمر، ويعلما: فعل مضارع مبني للمجهول، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلام الأمر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

(4) العدلُ: هو خروجُ الاسم عن صيغته الأصلية. «البهجة المرضية» ص٢٩٨.

أو هو: صرف لفظٍ أولى بالمسمى إلى لفظٍ آخر. «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١١٩٥.

أو هو: إخراجُ الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلبٍ أو تخفيف أو إلحاقٍ أو معنىً زائد. «حاشية الصبان» ٣/ ٢٤٩.

وهذا الإخراج لفظيٌّ مع بقاء المعنى الأصليّ.

وسُمِعَ استعمالُ هذين الوزنين ـ أَعني فُعَالَ ومَفْعَلَ ـ من واحد واثنين وثلاثة وأربعة، نحو: أُحَادَ وَمَوْحَدَ، وثُنَاءَ وَمَثْنَى، وَثُلَاثَ وَمَثْلَثَ، ورُبَاعَ ومَرْبَع، وسُمع أيضاً في خمسة وعشرة، نحو: «خُمَاسَ وَمَخْمَس، وعُشارَ وَمَعْشَرَ».

وزعم بعضهم(١) أنه سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو سُدَاسَ ومَسْدَس، وسُبَاع ومَسْبَع، وثُمَان ومَثْمَن، وتُسَاع ومَتْسَعَ.

ومما يُمْنَع من الصَّرف للعدل والصفة: «أُخَرُ» التي في قولك: «مررت بنسوة أُخَرَ» وهو معدول عن الآخَرِ.

وتَلَخَّص من كلام المصنف: أن الصفة تُمنع مع الألف والنون الزائدتين، ومع وزنِ الفعل، ومع العَدْلِ.

٦٥٨ ـ وكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أَوِ الـمَـفَـاعِـيـلَ بِـمَـنْـعٍ كَـافِـلَا(٢)

هذه هي العلة الثانية التي تستقلُّ بالمنع، وهي الجمعُ المُتناهي(3)، وضابطه: كلُّ جمعٍ بعد ألف تكسيره حَرفانِ أو ثلاثة أوْسَطُها ساكنٌ، نحو: مَسَاجِدَ ومَصَابِيحَ.

---

(١) ذكر أبو حيان أن هذا الزعم هو الصحيح، ونقل عن جمع من علماء اللغة أن المنقول عن العرب استعمال هذين الوزنين من ألفاظ العدد من واحد إلى عشرة.

(٢) «وكن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله: «كافلا» الآتي في آخر البيت «مشبه» نعت لجمع، وفي مشبه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى جمع هو فاعله «مفاعلا» مفعول به لمشبه «أو المفاعيل» معطوف على قوله: «مفاعلا» السابق «بمنع» جار ومجرور متعلق بقوله: «كافلا» الآتي «كافلا» خبر كن.

(3) أو صيغة «مُنتهى الجموع»، وسميت كذلك لأنها لا تُجمَعُ!

واستقلت بالمنع لأن فيها علتين:

ـ لفظية، بخروجها عن صِيَغ الآحاد في اللفظ؛ إذ لا نظيرَ لها في الآحاد، وفي الحكم؛ لأنها لا تُصغّر على لفظها، ولا تُجمَعُ تكسيراً.

ـ ومعنوية: بدلالتها على الجمع. وقيل: هذه دلالة على التأنيث؛ إذ كلُّ جمعٍ مؤنّث، والتأنيث من العلل المانعة للصرف.

ونبه بقوله: «مشبه مفاعلا، أو المفاعيل» على أنه إذا كَان الجمع على هذا الوزن، مَنَعَ وإن لم يكن في أوله ميم، فيدخل «ضَوَارِبُ، وَقَنَادِيلُ» في ذلك، فإن تحرك الثاني صُرِف، نحو صَيَاقِلَةٍ[١].

٦٥٩ ـ وَذَا اعْتِلَال مِنْهُ كَالجَوَارِي رَفْعاً وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي[٢]

إذا كان هذا الجمعُ ـ أعني صيغَةَ منتهى الجموع ـ معتلَّ الآخِرِ، أَجْرَيْتَهُ في الجر والرفع مُجْرَى المنقوص، كـ«سَارِي» فتنوِّنه وتقدِّر رفعه أو جرَّه، ويكون التنوين عوضاً عن الياء المحذوفة، وأما في النصب، فتثبت الياء وتحركها بالفتح بغير تنوين، فتقول: «هؤلاء جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ومررت بجَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ورأيت جَوَارِيَ وَغَوَاشِيَ»، والأصل في الجرِّ والرفع «جواريُ» و«غواشيُ» فحُذفت الياء وعُوِّض منها التنوين.

٦٦٠ ـ وَلِسَرَاوِيلَ بِهذَا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ[٣]

يعني أن «سَرَاوِيل» لما كانت صيغتُه كصيغة منتهى الجموع[٤] امتنع من الصرف؛

---

(١) وكذا صيارفة وأشاعرة وأحامرة وعباقرة وأشاعثة ومناذرة وغساسنة ومراقسة وأباطرة وبطالمة وبطالسة، وقد قالوا للمحاويج: أراملة، وقالوا للصعاليك: عَمارِطة، ولجماعة الرجَّالة ـ أي الذين يسيرون على أرجلهم ـ: عراجلة، وأنشد ابن السكيت في «الألفاظ» (ص ٣٠) لحاتم الطائي:

عَرَاجِلَةٌ شُعْثُ الرُّؤوسِ كَأَنَّهُمْ بَنُو الجِنِّ لَمْ تُطْبَخْ بِقِدْرٍ جَزُورُهَا

(٢) «وذا» مفعول لفعل محذوف يدل عليه قوله: «أجره» الآتي، وذا مضاف، و«اعتلال» مضاف إليه «منه، كالجواري» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف صلة لذا، أو حال منه «رفعاً» منصوب بنزع الخافض «وجرًّا» معطوف على قوله: رفعاً «أجره» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «كساري» جار ومجرور متعلق بأجر.

(٣) «لسراويل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بهذا» جار ومجرور متعلق بقوله: «شبه» الآتي «الجمع» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «شبه» مبتدأ مؤخر «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل رفع صفة لشبه «عموم» مفعول به لاقتضى، وعموم مضاف، و«المنع» مضاف إليه.

(٤) من النحاة من يقول: إن سراويل جمع حقيقة، ومفرده سروالة، ويستدل على هذا بقول الشاعر:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وهؤلاء يجعلون «سراويل» ممنوعًا من الصرف لزومًا كأخواته من الجموع، ومنهم من يجعله مفردًا، وهؤلاء فريقان: أحدهما يمنعه من الصرف نظرًا إلى لفظه، ويقول: هو مفرد جاء على صورة الجمع، ومنهم من يصرفه نظرًا إلى حقيقته ومعناه.

لشبهه به[1]، وزعم بعضُهم أنه يجوز فيه الصرف وتركه[2]، واختار المصنف أنه لا ينصرف، ولهذا قال: «شَبَه اقتضى عمومَ المنع».

٦٦١ ـ وِإنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ[٣]

أي: **إذا سُمِّيَ بالجمع المتناهي**، أو بما أُلحق به لكونه على زِنَتِه، كَشَرَاحِيلَ، فإنه يُمنع من الصرف للعَلَمية وشبه العُجمة؛ لأن هذا ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته؛ فتقول فيمن اسمه مساجد أو مصابيح أو سراويل: «هذَا مَسَاجِدُ، ورأيت مَسَاجِدَ، ومررت بِمَسَاجِدَ» وكذا البواقي.

٦٦٢ ـ وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِ يكَرِبَا»[٤]

مما يمنع صرفَ الاسم: العلميةُ والتركيبُ، نحو: «مَعدِ يكَرِب، وبَعْلَبَكَّ» فتقول: «هذا معد يكَربُ، ورأيت معد يكربَ، ومررت بمعد يكَرب»؛ فتجعل إعرابه على الجزء الثاني، وتمنعه من الصرف للعلمية والتركيب.

---

(1) سراويل: اسم أعجميٌّ على رأي الزجّاج، وقيل: إنه منقول عن جمع «سروالة»؛ كما يرى المبرّد، ولعلَّ الأشبَهَ الأول؛ إذ إنَّ في الفارسية «سروال» فبَنَتْها العرب على ما لا ينصرفُ من كلامها.

(2) نقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه. «أوضح المسالك» ٣/ ٣٦٨.

(٣) «وإن» شرطية «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «سمي» الآتي على أنه نائب فاعل؛ وجاز تقديمه لما مر غير مرة أن النائب إذا كان ظرفاً أو جارًّا أو مجروراً جاز تقديمه، لكونه في صورة الفضلة، ولعدم إيقاعه في اللبس المخوف «سمي» فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط «أو» عاطفة «بما» جار ومجرور معطوف على به «لحق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة المجرورة محلًّا بالباء، والجملة لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بلحق «فالانصراف» الفاء واقعة في جواب الشرط، الانصراف: مبتدأ أول «منعه» منع: مبتدأ ثان، ومنع مضاف، والهاء مضاف إليه «يحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المنع، والجملة في محل رفع المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٤) «والعلم» مفعول به لفعل محذوف يدل عليه ما بعده «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف، والهاء مضاف إليه «مركباً» حال من العلم «تركيب» مفعول مطلق، وتركيب مضاف، و«مزج» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو؛ ونحو مضاف، و«معديكرب» مضاف إليه، والألف فيه للإطلاق.

وقد سبق الكلام في الأعلام المركبة في باب العَلَم.

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا   كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا[١]

أي: **كذلك يُمْنَعُ الاسمُ من الصرف إذا كان عَلَماً وفيه ألف ونون** زائدتان: كغطفَانَ، وأَصْبَهَانَ، بفتح الهمزة وكسرها، فتقول: «هذا غطفانُ، ورأيت غَطَفَانَ، ومررت بغَطَفَانَ» فتمنعه من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون[٢](3).

٦٦٤ ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا   وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى[٤]

٦٦٥ ـ فَوْقَ الثّلَاثِ أَوْ كَجُورَ أو سَقَرْ   أَوْ زَيْدِ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ[٥]

---

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاوي» مبتدأ مؤخر، وحاوي مضاف، و«زائدي» مضاف إليه، وزائدي مضاف، و«فعلانا» مضاف إليه «كغطفان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كغطفان «وكأصبهانا» معطوف على كغطفان.

(٢) سواء أكان مفتوح الأول، مثل نجران وعفان وسلمان، أم كان مضموم الأول، مثل عثمان وجرجان وطهران، أم كان مكسور الأول مثل عمران.

(3) وتلتبس بعضُ الأسماء ويختلف فيها القول مثل «حسان»، و«عفان»، و«حيّان»، و«سمان» فإن كانت من الحُسن، والعَفَنِ، والحين، والسمن، فنونُها أصليةٌ لا تُمنَعُ من الصرف، وإن كانت من الحسّ (وهو القطع)، والعفة، والحياة، والسّمّ، فنونُها زائدة وتُمنَعُ!

وسبيل معرفة الزيادة من الأصلية النظر في الجَمْع، أو المصدر، أو المؤنَّث، فما وُجدَ له ما يدلُّ على أحد الاحتمالَين ترجَّحَ به.

(٤) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مؤنث» مبتدأ مؤخر «بهاء» جار ومجرور متعلق بمؤنث «مطلقا» حال من الضمير المستكن في الخبر «وشرط» مبتدأ، وشرط مضاف، و«منع» مضاف إليه، ومنع مضاف، و«العار» بحذف الياء استغناء عنها بكسر ما قبلها: مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله «كونه» كون: خبر المبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه، وجملة «ارتقى» من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل نصب خبر الكون الناقص.

(٥) «فوق» ظرف متعلق بارتقى في البيت السابق، وفوق مضاف، و«الثلاث» مضاف إليه «أو» عاطفة «كجور» جار ومجرور معطوف على محل «ارتقى» السابق «أو سقر» معطوف على جور «أو زيد» معطوف على جور أيضاً «اسم» حال من زيد، واسم مضاف، و«امرأة» مضاف إليه «لا» عاطفة «اسم ذكر» معطوف بـ«لا» على «اسم امرأة» ومضاف إليه.

٦٦٦ ـ وَجْهَانِ في العَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقْ[(١)]

ومما يمنع صرفه أيضاً: العلميةُ والتأنيثُ.

فإن كان العَلَم مؤنثاً بالهاء امتنع من الصَّرف مطلقاً، أي: سواء كان علماً لمذكر كَطَلْحَة، أو لمؤنث كفاطمة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثِّل، أم لم يكن كذلك، كَثُبَة وقُلَة، عَلَمَيْنِ.

وإن كان مؤنَّثاً بالتعليق، أي: بكونه عَلَم أنثى، فإما أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أَزْيَدَ من ذلك؛ فإن كان على أَزْيَدَ من ذلك امتنع من الصرف، كَزَيْنَبَ وسُعَاد، عَلَمَيْن؛ فتقول: «هذه زينبُ، ورأيت زينبَ، ومررت بزيْنَبَ»، وإن كان على ثلاثة أحرف؛ فإن كان محرَّكَ الوسط مُنع أيضاً، كَسَقَرَ، وإن كان ساكن الوسط؛ فإن كان أعجميًّا، كجُورَ ـ اسم بلد ـ أو منقولاً من مذكر إلى مؤنث، كَزَيْدَ ـ اسم امرأة ـ منع أيضاً.

فإن لم يكن كذلك، بأن كان ساكنَ الوسطِ وليس أعجميًّا ولا منقولاً من مذكر، ففيه وجهان: المنعُ[(٢)]، والصرفُ، والمنعُ أَوْلَى؛ فتقول: «هذه هندُ، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ».

٦٦٧ ـ وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ ... زَيْدٍ عَلَى الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ[(٣)]

---

(١) «وجهان» مبتدأ «في العادم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وفي العادم ضمير مستتر هو فاعله «تذكيراً» مفعول به للعادم «سبق» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تذكير، والجملة في محل نصب نعت لتذكيراً «وعجمة» معطوف على قوله: تذكيراً «كهند» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كهند «والمنع» مبتدأ «أحق» خبر المبتدأ.

(٢) وقد ورد بالوجهين قول جرير، وينسب لابن قيس الرقيَّات:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

فقد صرف «دعد» في أول عجز البيت، ثم منع صرفه بعد ذلك.

(٣) «والعجمي» مبتدأ أول، والعجمي مضاف، و«الوضع» مضاف إليه «والتعريف» معطوف على الوضع «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في العجمي؛ لأنهم يؤولونه بالمشتق، أي: المنسوب إلى العجم، ومع مضاف، و«زيد» مضاف إليه «على الثلاث» جار ومجرور متعلق بزيد بمعنى زيادة «صرفه» صرف: مبتدأ ثان، وصرف مضاف، والهاء مضاف إليه «امتنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صرفه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

وَيَمْنع صَرْفَ الاسم أيضاً: العجمةُ[١] **والتعريفُ، وشَرْطُه**: أن يكون علَماً في اللسان الأعجمي وزائداً على ثلاثة أحرف، كإبراهيم وإسماعيل؛ فتقول: «هذا إبراهيمُ، ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ» فتمنعه من الصرف للعَلمية والعُجمة.

فإن لم يكن الأعجميُّ علَماً في لسان العَجَمِ، بل في لسان العرب، أو كان نكرة فيهما، كلجام ـ عَلَمَاً أو غير عَلَمٍ ـ صَرَفْتَه؛ فتقول: «هذا لجامٌ، ورأيت لجاماً، ومررت بلجامٍ»، وكذلك تصرف ما كان علماً أعجميًّا على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط كشَتَرٍ، أو ساكنَه، كنُوحٍ ولوطٍ[2].

٦٦٨ ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى[٣]

أي: كذلك يُمْنع صرفُ الاسمِ إذا كان عَلَماً وهو على وزن يَخُصُّ الفعلَ أو يغلب فيه. والمراد بالوزن الذي يخص الفعل ما لا يوجد في غيره إلا ندوراً، وذلك كفَعَّل وفُعِلَ؛ فلو سمَّيت رجلاً بضُرِبَ أو كَلَّم منعته منَ الصرف؛ فتقول: «هذا ضُرِبُ أو كَلَّمُ، ورأيت ضُرِبَ أو كلَّمَ، ومررت بضُرِبَ أو كلَّمَ».

والمراد بما يغلب فيه: أن يكون الوزنُ يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنًى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم؛ فالأول كإثمد وإصْبَع، فإن هاتين

---

(١) تستطيع معرفة أن هذا العلم أعجمي بواحد من ثلاثة أشياء: أولها: أن ينص عالم ثقة على ذلك. وثانيها: أن يكون خارجًا عن الأوزان العربية كإبراهيم. وثالثها: أن تجده على غير المهيع العربي، كأن يكون خماسيًّا وليس فيه حرف من حروف الذلاقة، وكأن يجتمع فيه جيم وقاف، مثل صنجق وجرموق.

(2) قيل: أسماء الأنبياء جميعُها ممنوعة من الصرف إلا ستة، وهي: محمد، وشعيب، وصالحٌ، وهود، ولوطٌ، ونوح.
ومثلها أسماء الملائكة إلا ثلاثة، وهي: مالكٌ، ومنكر، ونكير.
وأخطأ من جعل «رضوان» مصروفاً؛ ففيه العلمية، والزيادة؛ فهو ممنوع من الصرف!

(٣) «كذاك» كذا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر، وذو مضاف، و«وزن» مضاف إليه «يخص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وزن «الفعلا» مفعول به ليخص، والجملة في محل جر صفة لوزن «أو» عاطفة «غالب» عطف على محل «يخص» من باب عطف الاسم الذي يشبه الفعل على الفعل «كأحمد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كأحمد «ويعلى» معطوف على أحمد.

الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم، كاضْرِبْ واسْمَع، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعلٍ ثلاثي، فلو سمَّيت [رجلاً] بإثمد وإصبع، منعتَه من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ فتقول: «هذا إثْمدُ، ورأيت إثْمِدَ، ومررت بإثْمِدَ» والثاني كأحمدَ ويزيد، فإن كُلًّا من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل، وهو التكلم والغيبة، ولا يدلُّ على معنى في الاسم؛ فهذا الوزن غالبٌ في الفعل، بمعنى أنه به أوْلى، [فتقول: «هذا أحمدُ ويزيدُ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ، ومررت بأحمدَ ويزيدَ»] فيمنع للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزنُ غيرَ مختصٍّ بالفعل ولا غالبٍ فيه، لم يمنع من الصرف، فتقول في رجل اسمه ضَرَبَ: «هذا ضَرَبٌ، ورأيت ضَرَباً، ومررت بضَرَبٍ»، لأنه يوجد في الاسم، كحجَرٍ، وفي الفعل، كضَرَب.

٦٦٩ ـ وَمَا يَصيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ زِيدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ[١]

أي: ويُمنع صرفُ الاسم أيضاً للعَلَمية وألف الإلحاق المقصورة[2]، كعَلْقَى، وأَرْطَى[٣]؛ فتقول فيهما علمين: «هذا عَلْقَى، ورأيت عَلْقَى، ومررت بعَلْقَى» فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه ـ أعني

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «يصير» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما «علماً» خبر يصير، والجملة من يصير واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «من ذي» جار ومجرور متعلق بقوله: يصير، وذي مضاف، و«ألف» مضاف إليه «زيدت» زيد: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ألف، والجملة في محل جر صفة لألف «لإلحاق» جار ومجرور متعلق بزيدت «فليس» الفاء زائدة، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة «ينصرف» مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة، وزيدت الفاء في الجملة الواقعة خبراً؛ لأن المبتدأ موصول فهو يشبه الشرط.

(2) الإلحاقُ: هو زيادة حرف أو حرفين على الاسم الثلاثي ليلحق برباعي أو خماسي في تصاريفه.

(٣) العلقى، بوزن سكرى: أصله اسم لنبات دقيق القضبان تُصنع منه المكانس. والأرطى: اسم لشجر، واختُلف في ألفه، فقيل: هي ألف الإلحاق كما ذكر الشارح، وقيل: ألفه أصلية؛ فوزن الأرطى أفعل، فيُمنع صرفه للعلمية ووزن الفعل، كأحمد.

حال كونه علماً ـ لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه عَلْقَى: «عَلْقَاة»، كما لا تقول في حُبْلَى: «حُبْلَاة» فإن كان ما فيه [ألف] الإلحاق غيرَ علم، كَعَلْقى وأرْطَى ـ قبلَ التسمية بهما ـ صَرَفْته؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألفُ الإلحاقِ ممدودة، كَعِلْبَاءَ(١)، فإنك تصرف ما هي فيه: عَلَمًا كان أو نكرة.

٦٧٠ ـ وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَا كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلَا(٢)

٦٧١ ـ وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ(٣)

يُمْنَع صرفُ الاسم للعلمية أو شبهها، وللعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على فُعَلَ من ألفاظ التوكيد فإنه يمنع من الصرف؛ لشبه العَلَمية والعَدْلِ، وذلك نحو: «جاء النساءُ جُمَعُ، ورأيت النساء جُمَعَ، ومررت بالنساء جُمَعَ» والأصل جَمْعَاوات؛ لأن مفرده جمعاءَ، فعدل عن جمعاوات إلى جُمَع، وهو مُعَرَّف بالإضافة المقدرة، أي: جُمَعهن، فأشبه تعريفهُ تعريفَ العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرِّفه.

---

(١) علباء: عَصَبٌ في صفحة العُنُق.
وألفُها الممدودة للإلحاق بقرطاس، لا للتأنيث؛ لأنها تُنَوَّنُ، وهمزتها منقلبة عن ياء.

(٢) «والعلم» مفعول لفعل محذوف يدل عليه ما بعده، أي: وامنع العلم «امنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «صرفه» صرف: مفعول به لامنع، وصرف مضاف، والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «عدلا» عدل: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وفعل مضاف، و«التوكيد» مضاف إليه «أو» عاطفة «كثعلا» جار ومجرور معطوف على «كفعل التوكيد».

(٣) «والعدل» مبتدأ «والتعريف» معطوف عليه «مانعا» خبر المبتدأ، ومانعا مضاف، و«سحر» مضاف إليه «إذا» ظرف زمان متعلق بمانعا «به» جار ومجرور متعلق بيعتبر الآتي «التعيين» نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه يعتبر الآتي «قصداً» حال من الضمير المستتر في «يعتبر» الآتي «يعتبر» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التعيين، والجملة من الفعل الذي هو «يعتبر» المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

الثاني: العَلَم المعدول إلى فُعَلَ: كَعُمَرَ، وزُفَر، وثُعَلَ، والأصل: عامر، وزافر، وثاعل؛ فمنعه من الصرف للعَلَمِية والعَدْلِ[1].

الثالث: «سَحَرُ» إذا أُرِيدَ من يوم بعينه، نحو: «جئتك يوم الجمعة سَحَرَ» فسحرُ ممنوع من الصرف للعدل وشبه العَلَمية، وذلك أنه معدول عن السَّحَر؛ لأنه مَعْرِفة[2]، والأصل في التعريف أن يكون بأل، فَعُدِلَ به عن ذلك، وصار تعريفُه كتعريف العلمية، من جهة أنه لم يُلْفَظْ معه بمعرِّفٍ.

٦٧٢ ـ وَابْنِ عَلَى الكَسْرِ فَعَالِ عَلَمَا مُؤَنَّثاً وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا[٣]

٦٧٣ ـ عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصرِفَنْ ما نُكِّرَا مِنْ كلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرا[٤]

أي: إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالِ، كَحَذَامِ ورَقَاشِ، فللعرب فيه مذهبان:

---

(1) قال المرادي: إنما جُعِلَ هذا النوعُ معدولاً لأمرين:

أحدهما: أنه لو لم يُقدَّرْ عدلُه لزم ترتيبُ المنع [من الصرف] على علة واحدة، وليس فيه من الموانع غير العلمية. والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل...

«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/١٢١٦ ـ ١٢١٧.

(2) وذلك إذا أريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه، واستُعمل ظرفاً مجرّداً عن «الـ» والإضافة.

(٣) «وابن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على الكسر» جار ومجرور متعلق بابن «فعال» مفعول به لابن «علما» حال من فعال «مؤنثاً» حال ثانية، أو وصف للأولى «وهو» مبتدأ «نظير» خبر المبتدأ، ونظير مضاف، و«جشما» مضاف إليه.

(٤) «عند» ظرف متعلق بنظير في البيت السابق، وعند مضاف، و«تميم» مضاف إليه «واصرفن» اصرف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لاصرف «نكرا» نكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة «من كل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» الموصولة الواقعة مفعولاً، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «التعريف» مبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بـ«أثر» الآتي «أثرا» أثر: فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى التعريف، والجملة من أثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة.

أحدهما ـ وهو مذهبُ أهل الحجاز ـ: بناؤه على الكسر؛ فتقول: «هذه حَذَامِ، ورأيت حَذَامِ، ومررت بحَذَامِ»(١).

والثاني ـ وهو مذهب بني تميم ـ: إعرابُهُ كإعراب ما لا ينصرف للعلَمِيَّةِ والعدْلِ(2)، والأصل: حَاذِمة ورَاقِشة، فعدل إلى حَذَامِ ورَقَاشِ، كما عُدل عُمَرُ وجُشَمُ عن عامِر وجاشِم، وإلى هذا أشار بقوله: «وهو نظير جُشَما، عند تميم»(٣).

وأشار بقوله: «**وَاصْرِفَنْ ما نكِّرا**» إلى أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلَّةٍ أخرى،

---

(١) وعلى ذلك جاء قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٦ السابق:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

وقول النابغة الذبياني:

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ ... رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ والسَّلَامِ

وقول جذيمة الأبرش:

خَبِّرِينِي رَقَاشِ لَا تَكذِبِينِي ... أَبِحُرٍّ زَنَيْتِ أم بِهَجِينِ

وقول الجعدي، وأنشده ابن السكيت «الألفاظ ١٨»:

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَم تُضِعْهُ ... غَدَاةَ الرَّوعِ إذْ أَزَمَتْ أَزَامِ

أزام: عَلَم على السَّنة المجدبة، وقد سموها «تَحُوط» أيضًا؛ وقالوا في مثل من أمثالهم: «باءت عَرارِ بِكَحْلَ» وعرار وكحل: بقرتان انتطحتا فماتتا جميعًا، والمثل يُضرب لكل مستويين أحدهما بإزاء الآخر، وقد بنوا «عرار» على الكسر، وجرُّوا «كحل» بالفتحة لأنه علم مؤنث، وانظر المثل رقم ٤٢٨ في «مجمع الأمثال» ١/ ٩١ بتحقيقنا.

(2) قال الأشموني: أي: ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن «فاعلة»، وهذا رأي سيبويه، وقال المبرد: للعلمية والتأنيث المعنوية كـ«زينب»، وهو أقوى على ما لا يخفى! وهذا فيما ليس آخرُه راءً، فأما نحو «وبارِ»، و«ظفار»، و«سفارِ» فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز؛ لأن لغتهم الإمالة، فإذا كسروا توصَّلوا إليها، ولو منعوه الصرفَ لامتنعت. اهـ. «شرح الأشموني» ٣/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٣) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو تميمي:

نَدِمْتُ نَدَامَةَ الكُسَعِيِّ لَمَّا ... غَدَتْ مِنِّي مُطَلَّقَةً نَوَارُ

وَلَوْ أنّي مَلَكْتُ يَدِي ونَفسِي ... لَكَانَ إلَيَّ لِلقَدَرِ الخِيَارُ

إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صُرِف؛ لِزَوال إحدى العِلَّتَيْنِ، وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع الصرف، وذلك نحو: «مَعدِ يكرب، وغَطَفَانَ، وفاطمة، وإبراهيم، وأحمد، وعَلْقى، وعُمَر»، أعلاماً؛ فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وشيءٍ آخر، فإذا نكَّرتها صَرفْتها لزوال أحد سَبَبَيْها، وهو العلمية، فتقول: «رُبَّ معد يكربٍ رأيت» وكذا الباقي.

وتَلَخَّصَ من كلامه أن العلمية تمنع الصَّرف مع التركيب، ومع زيادة الألف والنون، ومع التأنيث، ومع العُجْمة، ومع وزن الفعل، ومع ألف الإلحاق المقصورة، ومع العدل.

٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي ... إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي[١]

كلُّ منقوص كان نظيره من الصحيح الآخِر ممنوعاً من الصرفِ يُعامل مُعَامَلَةَ جَوارٍ في أنه يُنَوَّنُ في الرفع والجر تنوينَ العِوَضِ، ويُنصب بفتحة من غير تنوين، وذلك نحو قَاضٍ، عَلَمِ امرأة، فإن نظيره من الصحيح ضارب، عَلَمُ امرأة، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فقاضٍ كذلك ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو مشبه بجَوارٍ من جهة أن في آخره ياءً قبلها كسرة، فيعامل معامَلَتَه؛ فتقول: «هذه قاضٍ[2]، ومررت بقاضٍ[3]، ورأيت قاضيَ» كما تقول: «هؤلاء جَوَارٍ، ومررت بجَوَارٍ، ورأيت جَوَارِيَ».

---

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بيكون «منقوصاً» خبر يكون، والجملة من يكون واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ففي إعرابه» الفاء زائدة، والجار والمجرور متعلق بقوله: «يقتفي» الآتي، وإعراب مضاف، والهاء مضاف إليه «نهج» مفعول به مقدم ليقتفي، ونهج مضاف، و«جوار» مضاف إليه «يقتفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ في أول البيت، والجملة من الفعل الذي هو يقتفي وفاعله المستتر فيه ومفعوله المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ.

(2) قاض: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل.

(3) بقاضٍ: الباء: حرف جر. قاضٍ: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل، وجُرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف بداعي العلمية والتأنيث.

٦٧٥ ـ ولِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ والمَصروفُ قَدْ لا يَنْصِرفْ(١)

يجوز في الضرورة صرفُ ما لا ينصرف، وذلك كقوله: [الطويل]

ش٣٢٠ ـ تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ(٢)

وهو كثير، وأجمع عليه البصريون والكوفيون.

وَوَرد أيضاً صَرْفُهُ للتناسب، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] فصرف «سلاسل» لمناسبة ما بعده.

وأما مَنْعُ المنصرفِ من الصرف للضرورة، فأجازه قوم، ومَنَعَهُ آخرون، وهم أكثر البصريين، واستشهدوا لمنعه بقوله: [الهزج]

---

(١) «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بقوله: «صرف» الآتي «أو تناسب» معطوف على اضطرار «صرف» فعل ماض مبني للمجهول «ذو» نائب فاعل صرف، وذو مضاف، و«المنع» مضاف إليه «والمصروف» مبتدأ «قد» حرف تقليل «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصروف، والجملة من ينصرف المنفي بلا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) هذا صدر بيت يقع في قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي، وعجزه:

سَوَالِكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

اللغة: «تبصر» تأمل وتعرف «ظعائن» جمع ظعينة، والمراد بها هنا امرأة، وقد مر إيضاح أصل معناها في شرح الشاهد رقم ٢٨٤ «سوالك» جمع سالكة، وهي السائرة «نقبًا» هو الطريق في الجبل «حزمي» تثنية حزم، بفتح فسكون، وهو والحَزْن: ما غلظ من الأرض «شعبعب» بزنة سفرجل: اسم موضع، وقيل: اسم ماء.

الإعراب: «تبصر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «خليلي» خليل: منادى بحرف نداء محذوف، أي: يا خليلي، وخليل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «هل» حرف استفهام «ترى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» حرف جر زائد «ظعائن» مفعول به لترى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله: «ظعائن» حيث صرفه فجرَّه بالكسرة ونوَّنه مع أنه على صيغة منتهى الجموع، والذي دعاه إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت، وهذا هو الضرورة.

ونظيره قول الراعي وصدره هو صدر بيت امرئ القيس:

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ تَجَاوَزْنَ مَلْحُوبًا فَقِلْنَ مُتَالِعَا

ش٣٢١ ـ وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِـ ـرُ ذُو الطُّولِ وَذُو العَرْضِ[(١)]

فمنع «عامر» من الصرف، وليس فيه سوى العلمية، ولهذا أشار بقوله: «والمصروف قد لا ينصرف».

---

(١) البيت لذي الإصبع العدواني، واسمه حرثان بن الحارث بن محرث.

اللغة: «ذو الطول وذو العرض» كناية عن عظم جسمه، وعظم الجسم مما يتمدح العرب به، وانظر إلى قول الشاعر، وهو من شواهد النحاة في باب الإبدال:

تَبَيَّنَ لِي أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وأنَّ أعِزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

الإعراب: «**ممن**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**ولدوا**» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «من» الموصولة المجرورة محلًّا بمن، والعائد ضمير منصوب بولد محذوف، وتقدير الكلام: وعامر ممن ولدوه «**عامر**» مبتدأ مؤخر «**ذو**» نعت لعامر، وذو مضاف، و«**الطول**» مضاف إليه «**وذو**» الواو عاطفة، ذو: معطوف على ذو السابق، وذو مضاف، و«**العرض**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «عامر» بلا تنوين، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لا بد من انضمام علة أخرى إليها؛ ليكون اجتماعهما سببًا في منع الاسم من الصرف.

ومثل هذا البيت قول العباس بن مرداس:

فَمَا كَانَ حِصنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِردَاسَ فِي مَجمَعِ

حيث منع صرف «مرداس» وليس فيه سوى العلمية.

ومن ذلك أيضًا قول الأخطل التغلبي النصراني من كلمة يمدح فيها سفيان بن الأبيرد:

طَلَبَ الأزَارِقَ بالكَتَائِبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

فإنه منع «شبيب» من الصرف مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد وهو العلمية.

ومن ذلك قول دوسر القريعي:

وقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوسَرَ بَعْدَنَا صحَا قَلبُهُ عَنْ آل لَيْلَى وَعَنْ هِندِ

تم بتوفيق الله تعالى وتأييده الجزء الثالث من شرح ابن عقيل على ألفية إمام النحاة ابن مالك، مع حواشينا التي أسميناها «منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل» وقد زدنا في هذه الطبعة الخامسة عشرة زيادات ذات بال رأينا أن طالب العلم لا يستغني عنها، مع بذل أقصى المجهود في ضبطه وإتقان إخراجه، ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الرابع مفتتحًا بباب «إعراب الفعل» نسأله سبحانه أن يَمُنَّ بإكماله على الوجه الذي رسمناه له، إنه ولي ذلك، وهو حسبنا ونعم الوكيل.